مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2024 المجلد: 07 العدد: 01 ص- ص: 464-490



# الأمن الوطني الجزائري: قراءة في عناصر القوة والامتدادات الجيوسياسية

# Algerian national security: A reading of the elements of power and geopolitical extensions

سليم بلحاج*[1]، جامعة أم البواقي، الجزائر، belhadj75@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2024/01/06 تاريخ قبول المقال: 2024/04/19

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى فهم عقيدة الأمن الوطني الجزائري من خلال اعتماد مقاربة تأملية هادفة لفهم عناصره الجوهرية، للتخلص من مختلف الأعباء التي مثلت فهومات متداولة بشكل غير مختبر، والتي تزخر بها الأدبيات السائدة في موضوع الأمن الوطني عامة، وهذا ما يحمل صانع القرار السياسي والأمني في الجزائر على مسؤولية إنتاج القيم المعرفة لعقيدة الأمن الوطني كاملة الأبعاد والدلالات، في إطار فضاءات جيوسياسية تشهد الكثير من التحولات البنيوية، تسمح لها بلعب دور أو عدة أدوار في محيطها الإقليمي، من دور الدولة المصدرة للاستقرار إلى دور الدولة المبادرة، في حلحلة الأزمات ومواجهة التهديدات بالرغم من ضغوطات البيئة الداخلية وتحديات البيئة الخارجية.

**الكلمات المفتاحية:** الأمن الوطني، الامتدادات الجيوسياسية، العقيدة الأمنية، الجزائر.

## Abstract:

This study aims to understand the Algerian national security doctrine by adopting a contemplative, purposeful approach to understanding its essential elements, to get rid of the various burdens that represent untested and widely held notions, which abound in the prevailing literature on the subject of national security in general, and this is what carries the political and security decision maker in... In spite of From the pressures of the internal environment and the challenges of the external environment.

**Key words :** national security, geopolitical extensions, security doctrine, Algeria.

**مقدمة:**

* سليم بلحاج

برهنت تحولات ما بعد فترة الحرب الباردة عن مرحلة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية، فهي المرحلة التي أفضت إلى نقاشات واسعة في مجال التنظير والدراسات الإستراتيجية والأمنية، وما حملته من متغيرات على مستوى المفاهيم لاسيما على مستوى مفهوم الأمن وانتقاله من مفهومه الصلب الضيق إلى مفهومه الموسع اللين، فبعدما كانت مدركات الأمن ترتكز على مواجهة التهديدات التماثلية والتوازنات الإستراتيجية اتسع نطاقه ليشمل تهديدات من طبيعة لا تماثلية تتميز بالسرعة والديناميكية وعدم القدرة على التحكم في فواعلها.

تأسيسا لذلك، لم تعد الجزائر بمعزل عما يحدث في النظام الدولي بشكل عام، وفي محيطها الإقليمي بشكل خاص، لاسيما بعد أحداث الـ 11 سبتمبر 2001، فلأول مرة منذ حرب الرمال 1963، أصبح الأمن الوطني الجزائري مهددا من الخارج وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، والأخطر من ذلك هو الطبيعة المعقدة والمتشابكة لهذه التهديدات التي أخذت في التمدد من إقليم لآخر وتتوسع في رقعة جغرافية شاسعة وغير آهلة، سيما في ظل تأزم الأوضاع الأمنية في محيطها الإقليمي.

ورغم أن أغلب الفواعل الدولية أقرت بمكانة الجزائر المحورية واعتبرتها الدولة التي تملك مفاتيح حل الأزمات القائمة في بيئتها الإقليمية، إلا أن تضارب المصالح بين هذه القوى، حال دون تطبيق سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لأن هذه السياسة عند الغرب ليست هي القاعدة التي تحكم تعاملاته الدولية وإنما سياسته تتم وفق هندسة متطلبات مصالحه الآنية والمستقبلية، وفي هذا السياق تجد الجزائر نفسها بين سندان ضغوطات البيئة الإقليمية الدولية ومطرقة مصالحها الإستراتيجية وعقيدتها الأمنية.

## الإشكالية:

إن الرغبة في بناء تصورا واضحا عن الأمن الوطني الجزائري، من خلال تحديد معالمه ومدركاته، يقودونا إلى طرح الإشكالية التالية:

**فيما تتمثل مضامين القوة الفعلية للأمن الوطني الجزائري؟ و إلى أي مدى أسهمت في رسم معالم الدولة المحورية في محيط إقليمي يعرف الكثير من التفاعلات والأحداث؟**

## أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة باعتبارها، تدخل ضمن نطاق الدراسات الأمنية، وتهدف إلى إبراز مضامين الأمن الوطني الجزائري من خلال التركيز على استقراء عناصر القوة الكامنة للدولة الجزائرية بالاستعانة بجملة من المعطيات البيانية، تؤدي إلى فهم الجوانب المختلفة للعقيدة الأمنية الجزائرية، التي شكلت على مدار التاريخ السياسي منطلقا هاما في تفسير السلوك الجزائري في مختلف الفضاءات الجيوسياسية.

## منهجية الدراسة:

لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث من دونها والتي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة، حيث تم توظيف المنهج الوصفي والتحليلي، وتبرز أهمية هذا المنهج في قدرته على فهم وتوصيف المتغيرات الأساسية لموضوع الدراسة.

ذلك ما سنحاول التطرق إليه في هذه الورقة البحثية من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** عناصر القوة الكامنة للأمن الوطني الجزائري

**المبحث الثاني:** مضامين العقيدة الأمنية الجزائرية

**المبحث الثالث:** الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري

## المبحث الأول: عناصر القوة الكامنة للأمن الوطني الجزائري

تلعب عوامل قوة الدولة دورا كبيرا في تحديد مكانتها في الساحة الدولية، فعوامل القوة سواء المادية أو المعنوية تشهد تغيرا وتحولا تبعا لتحولات وتغير البيئة الدولية، و من ثم فإن إبراز قوة الدولة الجزائرية من خلال مؤشرات معينة، تسمح لنا بادراك مكانتها على الصعيد الإقليمي والدولي، وحضورها الدائم في مسرح الأحداث كقوة فاعلة سيسهم بلا شك في تحقيق متطلبات أمنها الوطني.

### المطلب الأول: العامل الجغرافي والديمغرافي

تمتلك الجزائر مقومات جغرافية وبشرية هائلة، تشكل في مجملها أحد عناصر قوتها، تؤهلها للعب دور أساسي في فضائها الإقليمي والدولي، كما تتصل بقدرتها على توظيفها في عملية التأثير لحماية كيانها وتفكيرها الإيديولوجي، لاسيما في ظل تنامي التهديدات التي تعترض أمن الدولة أو حتى مصالحها الحيوية.

#### أولا- العامل الجغرافي:

تركز معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية، على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والثقل السياسي، ولعل "**نابليون بونابارت**" قد أصاب كبد الحقيقة عندما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم، و من هذا المنطلق فإن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية تكمن في المحاور المتعددة و المتقاطعة التي تقودها على مستويات إقليمية، فالجزائر تتوسط المغرب العربي وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، و من الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو أمنيا في هذه المنطقة دون مشاركتها[1].

[1] عطية إدريس، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 149.

لذلك شكل موقعها الإستراتيجي تاريخيا محط أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية وكونها تمثل مدخلا لإفريقيا، ومن جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ، كما الجغرافيا، رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية، ويتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر إسبانيا و إيطاليا.

كما تعد الجزائر أكبر بلد إفريقي و عربي، حيث تبلغ مساحتها 2381741 كيلومتر مربع تمتد أبعادها من أقصى نقطة شمالا إلى أقصاها جنوبا على مسافة 1955 كلم مربع، ومن أقصى نقطة شرقا إلى أقصاها غربا على امتداد 1829 كلم مربع، فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله على مسافة 1200 كم$^2$، كما تقدر الحدود البحرية الجزائرية ب 12 ميلا بحريا شمال الساحل كمياه إقليمية، ومابين 32 و 52 ميلا بحرية كنطاق للصيد البحري **(منطقة اقتصادية خالصة)**، بينما يبلغ طول الحدود الجزائرية البرية 6343 كلم تتوزع عبر سبع دول مجاورة: ليبيا ب 982 كلم، و 1376 كلم مع مالي، 463 كلم مع موريتانيا، 1559 كلم مع المغرب، 956 كلم مع النيجر، و 965 كلم مع تونس و 42 كلم مع الصحراء الغربية.[3]

تمثل المساحة الكبيرة أحد مصادر قوة الدولة بكونها تتيح تنوعا في مناخها ومن ثم في إنتاجها الزراعي، كما قد تتيح المساحة الكبيرة أيضا إمكانيات التنوع في التراكيب الجيولوجية ومن ثم في إمكانياتها المعدنية، وللمساحة الكبيرة أيضا أهمية في وقت الحرب فهي تعطي عمقا استراتيجيا، مثلما استخدمته روسيا القيصرية "**استراتيجية العمق**" في الدفاع عن نفسها أثناء توغل **نابليون** في أراضيها.[4]

مع الاستفادة الجزائرية من المساحة الجغرافية، إلا أنها سببت لها مشاكل أمنية ودفاعية نتيجة تنامي المشكلات الأمنية المتأتية من دول الجوار الإقليمي عبر حدودها الطويلة[5]، فكل دولة حسب "**راتزل**" هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغله[6]، في ظل تزايد الهواجس الأمنية

---

[2] لخضاري منصور، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 143، 2012، ص 11.

[3] عطية إدريس، المرجع السابق، ص143.

[4] عامر محمد عبد المجيد، دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1993، ص 74.

[5] عطية إدريس، المرجع السابق، ص 144.

[6] رقولي كريم، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا 2003-2013، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 28.

خاصة الإرهاب، تجارة المخدرات، والأسلحة والهجرة غير الشرعية، خاصة في المنطقة الجنوبية المحاذية لدول الساحل التي تعاني من فراغ أمني مستدام.

وباعتبار المنطقة الصحراوية من أصعب البيئات، خاصة وأنها عبارة عن رمال متحركة ولا توجد حواجز طبيعية تفصل بين دول المنطقة، وهو ما يجعل مراقبتها أمرا صعبا لهذا اعتمد الجيش الوطني الشعبي من أجل تأمين حدوده التعاون مع سكان المنطقة، لأنهم أدرى بمسالكها وجغرافيتها، التي تعتمدها التنظيمات الإرهابية وجماعات الإجرام المنظم.

## ثانيا– العامل الديمغرافي:

يشكل العامل البشري عنصرا من العناصر الحاسمة في قوة الدولة ومركزها السكاني، فعدد ونوعية و كثافة السكان في الدولة يؤثر على مستوى أدائها السياسي، كما تعتبر الموارد البشرية دعامة أساسية للنظام الاقتصادي ومحددا للقوة العسكرية لأي بلد،فالحرب التقليدية لا زالت شديدة الارتباط بالقوة العسكرية والتي يمثلها الأفراد إلى جانب العتاد الحربي وذلك رغم التقدم التكنولوجي الذي تم إحرازه في مجال الصناعات العسكرية. [7]

يبلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر42.2 مليون نسمة حتى الأول من جانفي 2018، وهذا مقابل 41.3 مليون نسمة في الأول من جانفي2017، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات يتوزع عدد المواليد حسب الجنسين في2017 إلى 541.189 ذكورا و518.325 إناثا، حيث تصدرت العاصمة صدارة الولايات من حيث عدد المواليد الجدد في 2017 بـ 102.025 مولودا، متبوعة بسطيف 53.328 مولود، وهران 41.285 مولودا، قسنطينة 38.112 مولودا وباتنة 36.808 مولودا، فيما بلغت الزيادة الطبيعية للسكان حسب ذات المصدر870 ألف نسمة في 2017 أي بنسبة نمو تقدر بـ 2.09 % [89].

تنعكس هذه النسبة العالية من الناحية العسكرية خاصة في أوساط الشباب من خلال المساهمة في تكوين جيش قوي يذود عن الدولة الأخطار والتهديدات، ففاعلية الكم البشري تكون معلقة على الحالة النفسية والوعي العسكري وروح التضحية الموروثة بيئيا، أو على مدى قدرة أجهزة الدولة على تلقينها، واستعداد

[7] نفس المرجع، ص 145.

[8] الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات ديموغرافية 2017–2018، متوفر على الرابط التالي: (تاريخ التصفح:2023/10/4)
http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html

[9] نفس المرجع.

المهيئين للقتال على تقبلها، وكذلك على درجة من الثقافة الكافية لتمكين هؤلاء من استخدام تكنولوجيا الحرب الحديثة.[10]

من ناحية أخرى هناك علاقة بين النمو السكاني وأثره على قوة الدولة، بحيث أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرات الدولة البشرية والاقتصادية، فالدولة ذات الاقتصاد القوي والتي تتوفر على الإمكانات المادية والبشرية تستطيع أن تتفوق على غيرها بامتلاك السلاح وتطويره، لهذا تسعى بعض الدول إلى تشجيع سكانها على النسل والإنجاب، باعتبار أن حجم السكان الكبير هو شيء جوهري لتطور نظام اقتصادي قوي.[11]

## المطلب الثاني: العامل الاقتصادي والسياسي

يعتبر العامل الاقتصادي محركا للسياسة، فالماركسيون قد ربطوا بينه وبين ظاهرة الصراع الدولي والحروب التي تحدث لأسباب اقتصادية، من جهة أخرى أن الحرمان النسبي الذي تعاني منه بعض الدول والشعوب قد يكون من بين العوامل الهامة الدافعة بها في اتجاه التمرد على النظام الدولي في محاولة منها للحصول على نصيب عادل من المزايا والتسهيلات التي يتيحها لأعضائه.[12]

### أولا- العامل الاقتصادي:

تزخر الجزائر كغيرها من الدول النامية بإمكانيات اقتصادية متنوعة أهلها لتنويع صادراتها نحو الدول الكبرى، فقد عرف قطاع المحروقات مراحل متعددة خاصة مع إعلان التأميم سنة 1971، حيث سمح بإعطاء مجال واسع **للشركة الجزائرية سونا طراك**، لتصبح مسؤولة عن عمليات استخراج و تحويل وتصدير البترول، ومع بداية سنوات 1990 قامت السلطات بإطلاق برنامج واسع للاستثمار في هذا القطاع والذي سطر مجموعة من الأهداف منها:

-تكثيف عمليات التنقيب وبداية استغلال حقول نفط جديدة من أجل زيادة إنتاج البترول.

-تحسين هياكل النقل وتحديث قدرات تمييع الغاز الطبيعي الموجه للتصدير.

إذ تحتل الجزائر المركز السابع عربيا في احتياطي النفط الخام المؤكد الذي يصل إلى 12.2 مليار برميل، حسب التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، كما جاءت الجزائر في

[10] بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص 144.

[11] علي الهاشيمي أياد، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2013، ص 126.

[12] أبو عامر علاء، العلاقات الدولية: الظاهرة والنظم الدبلوماسية والإستراتيجية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 57.

المركز الرابع عربيا في احتياطي الغاز الطبيعي إذ يصل احتياطيها المؤكد من الغاز الطبيعي إلى 4.5 ترليون متر مكعب، ونسبة 2.3 % عالميا[13].

تصدر الجزائر الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب وعلى الناقلات في شكل غاز طبيعي مسال ولديها ثلاث خطوط أنابيب لتصدير الغاز عابرة للقارات، اثنان لنقل الغاز الطبيعي إلى إسبانيا وواحدة إلى إيطاليا، وتنتشر محطات الغاز الطبيعي المسال في الجزائر في المدن الساحلية (أرزيو، سكيكدة).

كما كثر الحديث منذ سنة 2014 عن إمكانية التنقيب عن الغاز الصخري في الجزائر والتي تمتلك احتياطي يقدر بـ707 تريليون قدم مكعب، متصدرة بذلك المركز الأول عربيا والثالث عالميا بعد الصين والأرجنتين، إلا أن استغلاله يبقى بين مؤيد ومعارض[14].

هذا و تدخل المعادن المختلفة التي تحتويها الجزائر أساسها الفوسفات والحديد والزنك والنحاس والذهب، إضافة إلى احتياطي هام من المادة الإستراتيجية اليورانيوم، إلى جانب الطاقات الناشئة عن البترول والغاز، كمتغير أساسي في بنية الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى ما يمثله القطاع الفلاحي ومدى تحسنه في السنوات الأخيرة ، بحيث ساهم القطاع بنسبة 14.7% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2023 والذي يقدر ب 4550 مليار دينار جزائري[15]، وهي نسبة قابلة للمضاعفة إذ ما تم الاهتمام بالسياسة الفلاحية والحفاظ على الأراضي الزراعية التي تحتل خمس المساحة الإجمالية أي بحوالي 47 مليون هكتار[16]، مساهما بذلك بتغطية 75% من الاحتياجات الوطنية، ليبقى قطاع الفلاحة في الجزائر يحتاج إلى الكثير من الاهتمام لأنه مجال إستراتيجي يحقق الأمن الغذائي[17].

هذا إلى جانب شبكة المواصلات والنقل التي تعد عصب الاقتصاد المعاصر ولذلك سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تنمية شبكة طرق برية معبدة والتي من أبرزها تدشين الطريق السيار شرق–غرب، سكك حديدية التي تربط أغلب المدن الجزائرية، وحتى النقل الجوي حيث عرف تطورا ملحوظا في عدد المطارات

[13] مجموعة الأزمات الدولية، جنوب الجزائر طليعة المشاكل، تقرير الشرق الأوسط، العدد 171، بروكسل، نوفمبر 2016، ص07، متوفر على الرابط التالي:(تاريخ التصفح:2023/11/28).http//www.refworld.org

[14] نفس المرجع، ص8.

[15] وزارة الفلاحة والتنمية الريفي، انعقاد الجلسات الوطنية للفلاحة، 28 فيفري 2023، متوفر على الرابط التالي:
(تاريخ التصفح:2024/02/27)https://madr.gov.dz

[16] عطية إدريس، المرجع السابق، ص ص 148–150.

[17] حمدوش بوعلام، وزير الفلاحة والتنمية الريفية: القطاع الفلاحي ساهم في تغطية الاحتياجات الوطنية بنسبة 75%، 04 ديسمبر 2023، متوفر على الرابط التالي:(تاريخ التصفح: 2024/02/27) https://www.eldjazaireeljadida.dz

الداخلية والدولية، هذا إضافة إلى ترميم وفتح العديد من الموانئ البحرية في اغلب الولايات الساحلية أعطت دفعا قويا لتنشيط حركة التجارة الخارجية.[18]

ورغم مقومات الجزائر الاقتصادية الهائلة فإنها تبقى رهينة تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، وكذلك عدم تنوع وتنافسية الاقتصاد الجزائري وحاجته لإصلاحات هيكلية عميقة وجريئة، وذلك لجعل الاقتصاد وليس النفط والغاز أحد عناصر الثقل الدبلوماسي للجزائر .

**ثانيا– العامل السياسي:**

تعكس بنية وصيرورة النظام السياسي الجزائري تداخل جملة عوامل ومحددات تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية، ويعود جزء منها إلى الميراث الاستعماري وانعكاسات حرب التحرير، فيما يرتبط الجزء الآخر بتطور آليات ممارسة السلطة ومن ذلك استمرار أزمة المشروعية وتوالي الأزمات والانقسامات الحادة المطروحة بين الأجنحة المشكلة للنخبة الحاكمة.

لقد كان الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية عقب أحداث أكتوبر 1988 التي كانت مسرحا لأزمة سياسية عرفها الحزب الحاكم (**FLN**) آنذاك، وتمثلت في الصراع بين الجناح المحافظ منه، والنخبة الإصلاحية التي أبدت رغبتها في توسيع المشاركة السياسية، وتقليص دور الجهاز العسكري في المجال السياسي.[19]

ورغم اختلاف التحليلات السياسية حول حقيقة أحداث أكتوبر ومغزاها، إلا أنها شكلت بداية لعهد جديد للدولة الجزائرية، تم من خلاله الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية بموجب دستور 1989، الذي نص على حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتوسيع مجالات التعبير والتعددية الإعلامية، كما بادر الجيش الوطني الشعبي إلى الانسحاب من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، ولقد توالت الإصلاحات السياسية بتنصيب مؤسسات الدولة وإتباع مسار انتخابي يكرس المفاهيم الجديدة، كما كان بداية لتجربة ديمقراطية تميزت بالخصائص التالية: [20]

–التعددية الحزبية والانتخابات الدورية كمبدإ للتداول على السلطة.

–الانفتاح النسبي على وسائل الإعلام المكتوبة تعزيزا لحرية التعبير.

[18] عطية إدريس، المرجع السابق، ص 151.

[19] بلعور مصطفى ،حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006، ص 99.

[20] بوالشعير السعيد، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص ص 177–188.

-بروز ملامح النضج لدى القوى السياسية سواء من حيث الوعي أو التنظيم، انتشار الثقافة المدنية وتعميق الإيمان بها .

-توسيع مجال المشاركة السياسية واحتواء الصراع بين القوى السياسية المختلفة ضمن المؤسسات الدستورية.

إن التجربة الديمقراطية في الجزائر عبر مسارها المثقل بالأحداث والتحولات عبرت عن ديناميكية جديدة تميزت بها الساحة السياسية، و أرادت من خلالها القوى الفاعلة التكيف مع المتغيرات الدولية، إلا أن هذه التجربة ذاتها خلقت مأساة حقيقية راح ضحيتها آلاف الأشخاص، وتجريب للممتلكات العمومية والبنية التحتية للاقتصاد الوطني، وبالرغم من كل هذا، لا يمكن أن نتجاهل سعي الجزائر أن تكون قطبا ديمقراطيا بين جيرانها من خلال فتح المجال للمشاركة السياسية وحرية التعبير.[21]

أما على المستوى الخارجي، يرجع عدد من الباحثين بروز الدبلوماسية الجزائرية في سنوات السبعينات من القرن الماضي إلى الحرب الباردة التي سمحت بهامش مناورة لبلدان العالم الثالث، انعكس على حضورها الايجابي في قضايا السياسة الدولية، فدور الجزائر كوسيط استمر رغم تراجع نشاط السياسة الخارجية خلال الثمانينات تزامنا مع المعطيات الخارجية، ثم الانكفاء التام خلال سنوات الأزمة الأمنية.[22]

وفي مطلع القرن الجديد، بدأت الجزائر عملية إعادة تموقع خارجي وعودة تدريجية إلى مسرح الأحداث الدولية، لم يكن ذلك نتاج إرادة سياسية داخلية فحسب، بل أيضا نتيجة انبثاق بيئة إقليمية أكثر ملائمة، أهم ما ميزها ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليها، إرادة الجزائر المعلنة والمتبادلة مع عواصم القرار الدولي في استعدادها للانخراط في ديناميكية ما بعد 11 سبتمبر، إضافة إلى تكريس نزعة الاندماج والتكامل الإقليمي، بتأسيس الاتحاد الإفريقي في 2001، واعتماد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا سنة 2002.[23]

وإذا كانت 15 سنة من حكم الرئيس الراحل **عبد العزيز بوتفليقة** قد شهدت استقرارا لافتا، فإنه منذ نهاية عهدته الثالثة أعادت الجدل حول قدرة الجزائر على بناء نظام سياسي متماسك بإمكانه الاستجابة للتحديات المجتمعية في الداخل، ومواجهة التحديات الخارجية في بيئة إقليمية سريعة التحول، ولعل الأحداث

[21] عطية إدريس، المرجع السابق، ص 162.

[22] عبد القادر عبد العالي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار:بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، العدد7، 2014، ص 14، 15.

[23] ب، مليكة، المصالحة الوطنية تعيد الجزائر من بعيد، المشوار السياسي، 2010، متوفر على الرابط التالي: (تاريخ التصفح: 2023/11/23) http://www.Alseyassi.com/Ara/sejut.php ?ID+78

الأخيرة التي شهدتها الجزائر منذ شهر فيفري 2019 هي خير دليل على ضعف وانهيار السياسة الداخلية التي انتهجتها الدولة لعقود.

## المطلب الثالث: العامل العسكري

تعد القوة العسكرية أداة من أدوات القوة الوطنية للدولة، والتي يمكن تحريكها ضد أي تهديد لأمن الدولة في حالات النزاع أو الدفاع أو خوض الحروب، ويربطها البعض بمفهوم القوة التي تعرف بأنها القدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى، عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام القوة أو القدرة على أكراه الدول الأخرى من خلال توظيف الوسائل العسكرية.[24]

لذلك تسعى الجزائر إلى تطوير قدراتها العسكرية وتحصين أمنها وأمن أفرادها تماشيا وظروف البيئة الدولية المتغيرة خاصة بعد التحول في بيئة النظام الدولي، وفي بيئتها الإقليمية غير المستقرة نظرا لزيادة التهديدات اللاتماثلية التي أصبحت تؤثر على أمن واستقرار الدول الوطنية.

فقد مكنت القوة الاقتصادية والبشرية للجزائر، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز من بناء قوات مسلحة قوية، طبقا لـــ: (GLOBAL FIRE :2017)، حيث جاءت في المركز 25 ضمن 133 دولة مصنفة عالميا، و الأول مغاربيا والمركز الثاني للشمال الإفريقي وإفريقيا بعد مصر، بينما تحتل المركز الثالث عربيا، والمركز السادس ضمن دول الشرق الأوسط، كما أن امتلاكها لقدرات النقل الجوي العسكري و المدني المعبإ و الأسطول البحري و الموانئ والمطارات يمكنها من المناورة بقواتها من اتجاه إستراتيجي إلى آخر.[25]

علاوة على ذلك يعتمد الجيش الجزائري على نظام تعليمي قادر على التعامل مع الأسلحة وتكتيكات جديدة في الحروب البرية والبحرية، لهذا ضاعف من إمكانياته القتالية وقدرته على التحكم في التكنولوجيا العسكرية، ورفع مخزونه من الأسلحة الحديثة، منها أكثر من ألفي دبابة ونحو 300 طائرة مقاتلة ، و160 طائرة نقل أغلبها سوفياتية الصنع، و180 طائرة هيلوكبتر مختلفة المهام.[26]

فيما بلغت القوة البشرية الإجمالية (520 ألف مقاتل)، أي ما يمثل نسبة 1.29 % من عدد السكان، و هو ما يمكن من بناء قوات مسلحة قوية دون إرهاق قوة العمل، وبإضافة القوات الاحتياطية وقت الحرب

---

[24] قادة بن عبد الله، عائشة، إشكالية بناء الأمن الجزائري بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 262.

[25] محمد قشقوش، الجزائر في ميزان القوى الإقليمي:الاحتياطي الإستراتيجي العربي، مجلة أراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث، العدد 132، 2018، ص 31.

[26] ق. مصطفى، العصرنة والاحترافية ...التصدي للإرهاب وحماية الوطن، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.sawt-alahrar.net

أو التعبئة (272 ألف) مقاتل، يشكلان معا نسبة 1.97 % من عدد السكان البالغ 41 مليون نسمة سنة 2017، و هو مناسب طبقا للمعدلات الدولية التي تعتبر أن نسبة القوات المسلحة إلى عدد السكان، تكون متوازنة حوالي 1.5% إلى 2 % و هو ما ينطبق على الجزائر.

بالمقابل يلاحظ التوازن بين كل أصناف القوات المسلحة، فهناك بعض الجيوش قد تمتلك بعض العناصر و تفتقر إلى الأخرى مثل الدول الحبيسة غير المطلة على البحار، والتي تفتقر إلى القوات البحرية عسكريا، كما تفتقر إلى الارتباط التجاري بالعالم، حيث كبر حجم النقل ورخصه...فيما تمتلك الجزائر أسطولا بحريا عسكريا قويا خاصة في مجال الغواصات حيث تأتي في المركز الأول عربيا.[27]

كما شهدت المخصصات المالية الموجهة للإنفاق العسكري ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقلت من 904 مليون دولار عام 1990 إلى 10.6 مليار دولار سنة 2017، و هو ما يكفي لبعث مشاريع ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني ومؤسسات صناعية وطنية من جهة، وشركاء أجانب ذوي سمعة عالمية من جهة أخرى، بما يلبي احتياجات القوات المسلحة من العتاد العسكري، كما تسهم في تخفيض حجم الواردات وتقليص فاتورة الاستيراد ونقل التكنولوجيا والمعرفة [28] .

## المبحث الثاني: مضامين العقيدة الأمنية الجزائرية

فرضت ظروف وتغيرات البيئة الداخلية على صانع القرار الجزائري أن يكون أكثر حزما في اختيار بدائله لتتناسب مع حدة التهديدات التي أصبحت تؤثر على أمنه واستقراره، فالأمن هو قبل كل شيء، حسب البنائيين "**مسألة إدراك**"، أي أن صناع القرار هم من يعطي معنى للتهديدات الأمنية وانعكاساتها على الأمن، وكذلك الطريقة المناسبة لمواجهة هذه التهديدات وبالتالي فإن "معضلة الأمن" ليست ظاهرة حسية تجريبية، وإنما هي تصور عقلي،[29] عن طريق تفاعل العناصر المهمة مثل الهوية، الأفكار وحتى المعايير.

### المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

أما عن مرتكزات العقيدة الأمنية فإن عوامل عديدة كالتاريخ والجغرافيا والايدولوجيا كان لها تأثيرا واضح عليها منذ الأيام الأولى للاستقلال، وتتضح من النقاط التالية:

#### أولا–العامل التاريخي:

[27] نفس المرجع، ص 32، 33.

[28] بوشربة علي، الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعة الوطنية، مجلة الجيش، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، العدد 618، 2015، ص 28.

[29] حدادي جلال، المرجع السابق، ص 27.

أسهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فنجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، وحدود ومجالات الحركة والفعل السياسي الأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة وما صاحبها من فرص وتحديات، وتهديدات ومخاطر، إلا أن هاجس التاريخ أو المتغير التاريخي يظل حاضرا بقوة ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية الجزائرية، مثل رفض التواجد الأجنبي على التراب الجزائري أو على الحدود، ورفض التطبيع وإقامة علاقات مع المحتل الصهيوني ودعم حركات التحرر في العالم ضد الإستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة خاصة دول العالم الثالث[30].

**ثانيا–العامل الجغرافي:**

يرتبط هذا العامل بموقع الجزائر، الذي يعد إستراتيجيا بتوسطه للدول المغاربية إضافة إلى توسطه لكيانين ضخمين، الأول في الشمال يمثله الإتحاد الأوربي، والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الإفريقي، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته منكشفا على عدة جبهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار هذه الانكشافات الأمنية[31] .

## ثالثا– العامل الإيديولوجي:

ظل البعد الإيديولوجي بثقله أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار، مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية وذلك لعدة عقود، كما كان الحال بالنسبة لخيار الحزب الواحد، حيث تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال، لذلك أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1986 وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك على أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، وقد رسمت هذه الإيديولوجية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال. [32]

[30]طبايبية سعاد، بورنان عبد الرحمان، تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، العدد 1، 2022، ص 40، 541.

[31]زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية، في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد 5، ص 290.

[32]نفس المرجع، ص 291.

كما أسهمت أحداث 05 أكتوبر 1988 و ما تلاها من تطورات على مختلف الأصعدة، إضافة إلى انهيار الإتحاد السوفياتي وأفول إيديولوجيته، في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية، لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات الدولية الجديدة.[33]

## المطلب الثاني: منطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية

تقوم عقيدة الأمن الوطني الجزائري على مجموعة من المبادئ الراسخة وهي بمثابة المرجعية التي تستند إليها في تفاعلاتها الإقليمية الدولية، وتتحدد هذه المبادئ فيما يلي:

### أولا- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

ويتضمن هذا المبدأ الراسخ في العقيدة الأمنية الجزائرية، الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المجاورة، و عدم التدخل فيما يجري فيها، مما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وتعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر احتراما لهذا المبدأ والداعية لتطبيقه، وهو ما يفسر موقفها الحيادي في الأحداث الأخيرة التي حصلت في كل من تونس والتدخل الغربي في ليبيا والانفلات الأمني الذي حدث في مالي والتدخل الفرنسي في هذا البلد المجاور، ودعت الجزائر إلى إتباع القنوات الدبلوماسية لحل هذه المشاكل إما في إطار المنظمات الأممية أو الإقليمية.[34]

حيث رفضت من خلاله أيضا، المشاركة في **القوة العربية المشتركة** والتي أرجئ إنشاؤها إلى أجل غير مسمى محذرة من عسكرة العلاقات العربية البينية، كما رفضت خلال القمة العربية المنعقدة في الرياض سنة 2015، الانضمام إلى "**التحالف الإسلامي ضد الإرهاب**"، مبررة ذلك بعدم اتفاق الدول حول تعريف الإرهاب[35]، كما رفضت الجزائر الانضمام إلى **القوة المشتركة لدول الساحل "جي5"**، بالرغم من المساعي الحثيثة التي قامت بها فرنسا، لافتتاك موقف إيجابي من الجزائر للمشاركة في حملتها العسكرية لمكافحة الجماعات المسلحة في مالي. [36]

### ثانيا- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:

---

[33] نفس المرجع، ص 292.

[34] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2010، ص 34.

[35] كعيبش إسلام، أكدت مقاربتها لمحاربة الإرهاب والتطرف العنيف: الجزائر ترفض الدخول في التحالفات العسكرية، 30 ديسمبر 2017، متوفر على الرابط التالي:(تاريخ التصفح:2023/11/15) https://www.eldjazaironline.net/Accueil /

[36] بن عنتر عبد النور، عقيدة الأمن الجزائرية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2018، ص 2.

تم إثارة مشكل المنازعات الحدودية للجزائر مع بعض دول الجوار خاصة مع المغرب، ولقد ركزت الجزائر في تعاملها مع هذه المنازعات على الدبلوماسية، وعلى تهدئة الأوضاع في محيطها الإقليمي، منتهجة في ذلك سياسة–حسن الجوار الإيجابي–مع الدول التي تتقاسم معها الحدود، وكان من أهم نتائج هذه السياسة التوقيع على العديد من الاتفاقيات مع دول الجوار و من بينها اتفاقيات ترسيم الحدود[37]، نلمس هذا الاتجاه السلمي في علاقات الجزائر مع دول الجوار، من خلال دستورها، حيث نصت المادة 26 من دستور 1996 على أنه:"تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"[38].

**ثالثا– مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:**

يعد هذا المبدأ من ثوابت عقيدتها الأمنية ومضمونه، المرافعة للشعوب المستعمرة عبر العالم من أجل تقرير مصيرها بنفسها في مختلف المحافل الدولية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بدول تمثل عمقها الاستراتيجي بحكم الجغرافيا والتاريخ، حيث تعد مسألة الصحراء الغربية من المنظور الجزائري من القضايا الجوهرية في مسار تصفية الاستعمار، و أن الاحتلال المغربي للأراضي الصحراوية يقع في خانة التهديد لأمن الإقليم المغربي ككل، و لا يخدم مسار الاستقرار والتعاون بين دول المنطقة، لذا وجب حل المسألة وإعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره، وهو ما يخدم تدعيم علاقات التفاهم وحسن الجوار والتعاون بين دول المنطقة.

**رابعا– مبدأ التعاون الدولي:**

يقوم مبدأ التعاون على توقيع اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة، وقد وقعتها الجزائر مع كل دول الجوار ما عدا المغرب، ومن أمثلة التعاون مع دول الجوار، العمل المشترك بين الجزائر وتونس لإقامة مناطق صناعية في المناطق الحدودية في إطار مخطط لتنمية هذه المناطق، كما تم تشكيل اللجنة المختلطة الجزائرية–التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية[39]، وتكرس المادة 28 من دستور 1996 هذا التوجه، حيث نصت على أنه:"تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة ،وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"[40].

---

[37] العايب سليم، المرجع السابق، ص 33.

[38] دستور الجزائر لسنة 1996، المؤرخ في 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، بتاريخ 9 ديسمبر 1996.

[39] العايب سليم، المرجع السابق،ص 30، 31.

[40] دستور الجزائر لسنة 1996، المصدر السابق، ص 14.

**خامسا–مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار:**

يمثل هذا المبدأ استمرار لمبادىء ثورتها، ودعامة أساسية لمبدأ حسن الجوار، ناهيك عن ضمان للأمن الإقليمي، وعلى هذا الأساس سعت الجزائر إلى ترسيم حدودها مع الدول المجاورة، بداية من مشكلة الحدود القائمة بينها وبين جارتها المغرب، التي عالجتها بإبرام إتفاقية تلمسان يوم 27 ماي 1970 ثم معاهدة الرباط يوم 15 جوان 1972، وعلى غرار هذه الاتفاقية التفتت إلى كل جيرانها لترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 6 جانفي 1970 واتفاقية أخرى يوم 19 ماي 1983، وتم التوقيع مع موريتانيا اتفاقية يوم13 ديسمبر 1983، ومع مالي يوم 8 ماي 1983، النيجر5 جانفي 1983، وفي الأخير تم التوقيع مع ليبيا معاهدة حسن الجوار والأخوة والتعاون في 1 فيفري 984،[41] وهذا التزاما من الجزائر بنص المادة 14 من دستور 2016 التي تنص على ما يلي: "لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني".[42]

## المبحث الثالث: الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري

أنتج الموقع الإستراتيجي للجزائر امتدادات جيوسياسية متنوعة للأمن الوطني الجزائري الأمر الذي يمكن قراءته في مختلف النصوص والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية، وهذا يعني أن للجزائر موقعا محوريا يلتقي عنده ويتقاطع من حوله كثير من الامتدادات التي ما كان لها إلا تترك آثارا عميقة على أمنها الوطني، و هي تتداخل بطريقة مركبة ومتشابكة يصعب معها التزام الدقة التامة في إقامة الحدود الفاصلة بينها.

### المطلب الأول: الامتداد المغاربي

إن تواجد الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجي في الدائرة المغاربية، كان له تأثير على أمنها الوطني وجعله منكشفا على كل الجبهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البرية والبحرية، مما جعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية من تفاعلات وتطورات.

**أولا– البعد الجغرافي والتاريخي:**

تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بحكم موقعها الإستراتيجي والمركزي، كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية الأربعة من ناحية، و بين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الإفريقية من ناحية أخرى،

[41] المجلس الدستوري، مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، متوفر على الرابط التالي:(تاريخ التصفح:2023/11/16)
http://www.conseil-constitutionnel.dz/constitution768.htm

[42] دستور الجزائر لسنة 2016، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، بتاريخ 7 مارس 2016.

حتى أنها كانت تسمى لمدة طويلة في الماضي بـ: "**المغرب الأوسط**"،[43] فالمساحة الشاسعة للجزائر والتي تقدر بـــ 40% من مساحة المغرب العربي كلية، وبطول حدود برية تقدر بـــ 6346 كلم تربط كل الحدود مع دول المغرب العربي، و بشريط ساحلي يقدر بـ1200 كلم تربطها بالمتوسط، أهلها لأن تكون بوابة شمالية لإفريقيا على البحر المتوسط، كما أنها تمتاز كذلك بصحراء كبرى أخذت الحيز الأكبر من صحراء الفضاء المغاربي أغناها بالموارد الطاقوية والمعدنية[44].

كما أن الجزائر بثقلها التاريخي والثقافي ترى أن لها دورا مهما في المغرب العربي وكفاعل أساسي وجوهري في هذه المنطقة، ويتجلى هذا الدور تاريخيا في النضال ضد الاستعمار الفرنسي من خلال قناعة شعوب المنطقة بتشكيل وحدة جغرافية مبنية على أساس الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، كما ظل البعد المغاربي حاضرا في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية(حزب نجم شمال إفريقيا المجيد، الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، حزب الشعب، الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وصولا إلى جبهة التحرير الوطني) التي كانت تهدف إلى استقلال الجزائر ضمن وحدة المغرب العربي، وبعد الاستقلال جاءت مختلف الدساتير لتؤكد على الوحدة وحسن الجوار.

## ثانيا–البعد السياسي والأمني:

يؤثر البعد الجيو–إستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع إستراتيجي مع المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفا من كل الجهات نظرا لشساعة الإقليم الجزائري، مما جعلها عرضة لكل إفرازات البيئة الأمنية المغاربية من تطورات وتفاعلات، وقد أدرك صناع القرار الجزائريين ذلك منذ عهد الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" الذي اعتبر أن :"المغرب العربي والمنطقة الفاصلة القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، و أنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"[45].

أما على الصعيد المؤسساتي الرسمي فقد جرى توقيع الميثاق التأسيسي لإتحاد المغرب العربي في مدينة مراكش المغربية بتاريخ 17 فيفري 1989، إلا أن تلك المبادرة لم تعرف بعد الانطلاقة الحقيقية المعبرة عن طموحات الشعوب المغاربية التواقة إلى الاندماج، لإيمانها بضرورته الإستراتيجية لما سيتيحه من آفاق شراكة وتعاون، وما يطرحه من حلول لمختلف الأزمات التنموية والمشكلات الأمنية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...) التي تعاني منها الدول المغاربية، لكن مواجهتها لها كدول عوض أن

[43] بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص 40.

[44] Balta Paul, le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000, : la phonic, Alger, 1990, p 81.

[45] بن عنتر عبد النور، المرجع السابق، ص 43.

تكون كإتحاد حالت دون تجسيد الحلول الأنجع لها، و هو ما حول واقع الفضاء المغاربي إلى مفارقة بأن صار حالة أقرب إلى "**تضاد المتكاملات**".

تعزى صعوبات بناء التكامل والاندماج المغاربي ومعوقاته إلى الخلافات البينية بين بلدان الإتحاد المغاربي، ولاسيما منها العلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر و إلى الطروحات الليبية في عهد "**معمر القذافي**" الذي كان تركيزه الإقليمي ذا اتجاه عمودي "**نحو قبائل الصحراء الإفريقية**" أكثر مما كان ذا اتجاه أفقي "نحو الدول المغاربية"[46].

## المطلب الثاني: الامتداد الإفريقي

### أولا–البعد الجغرافي والتاريخي:

للجزائر صلة عضوية و جغرافية، تاريخية وحضارية وثيقة بالعمق الإفريقي، فلقد اهتمت دائما الجزائر ببناء علاقات قوية مع القوى التقليدية الكبرى في إفريقيا كجنوب إفريقيا، السنغال، الكونغو، النيجر و نيجريا، وكل الدول الإفريقية الأخرى، لذا كانت الجزائر من المؤسسين الأوائل لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت فيما بعد إلى ما يعرف بالإتحاد الإفريقي، والتي تعرف حضورا قويا للجزائر من خلال انتخابها في مختلف الهياكل المهمة فيه كمجلس السلم والأمن الإفريقي الذي يعد المحرك الأساسي في هذه المنظمة.

تعتبر منطقة الساحل الامتداد الجيوسياسي القريب جغرافيا وإستراتيجيا وأصبح هذا الفضاء منتجا لمجموعة من الأزمات كان لها انعكاسات سلبية على الأمن الوطني الجزائري، فهذا الفضاء أصبح بؤرة لانتشار الجماعات الإرهابية، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، تتقاسم هذه التهديدات بصورة حدية ليبيا ومالي وهما الأزمتان الأكثر اشتعالا في الفضاء الجيوسياسي المزدوج الساحلي و المغاربي.[47]

### ثانيا– البعد الأمني والسياسي:

تبرز السياسة الأمنية الجزائرية في هذا الفضاء الجيوسياسي، من خلال دعواتها لتضافر الجهود من أجل مكافحة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، ونظرا لتطور واتساع نطاق هذه التهديدات استدعت إيجاد آليات عسكرية وأمنية مشتركة، فتم إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة و تضم أربع دول أطلقت على نفسها دول الميدان وهي (مالي، الجزائر، موريتانيا و النيجر)، وتتمحور نشاطات ومهام قيادة هذه اللجنة

[46] لخضاري منصور، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، مجلة شؤون أوسطية، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 143، 2012، ص 179.

[47] نفس المرجع، ص 2، 3.

حول وضع وتفعيل شبكات الاتصال الخاصة بهذه اللجنة، وتوفير الخرائط العملياتية والأمنية ومتابعة النشاطات والوضعية العددية للجماعات الإرهابية التي تنشط بالمنطقة[48].

جعلت كل هذه التحديات الجزائر تنادي دائما في المحافل الدولية بضرورة تكريس مبدأ التنمية في البلدان الإفريقية كآلية لامتصاص الأزمات البنيوية في إفريقيا، فالتنمية هي من سيعزز فرص الاستقرار في المنطقة ويحد من موجات الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تحديا أمنيا لا يمس إفريقيا فقط، وإنما أيضا بلدان الضفة الشمالية من المتوسط.

لم تكتف الجزائر بذلك في رؤيتها الإستراتيجية تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي برؤية أمنية بل تبعتها مبادرات اقتصادية وتنموية، حيث تعد من الدول الخمسة المؤسسة للآلية الإفريقية للتقييم والذي يهدف إلى ضمان اندماج أفضل **للنيباد** في الهيئة الإفريقية، وتهدف الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا التي تم إعلانها في جويلية 2001، من طرف رؤساء الجزائر، نيجريا، مصر، جنوب إفريقيا والسنغال من أجل اندماج إقليمي اقتصادي وأمني، كما يتعلق الأمر بالحكم الراشد في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رغم أن **النيباد** يعد برنامجا وليس منظمة .[49]

لذا نجد أن مكانة الدائرة الإفريقية، ما فتئت أن تعد من اهتمامات صناع القرار في الجزائر، و إن قام هذا الاهتمام بهذه الدائرة على اعتبارات سياسية وإيديولوجية في السابق (الانتماء إلى دول العالم الثالث ومساندة حركات التحرر في إفريقيا)، فإن الاهتمام بها حاليا ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين فرضته اعتبارات إستراتيجية أمنية متعلقة أساسا، بالتهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء.

## المطلب الثالث: الامتداد المتوسطي

يمثل البعد المتوسطي محورا استراتيجيا للجزائر، نظرا لثقل انعكاساته الأمن الوطني الجزائري، فإذا كانت استراتيجيات النفوذ في هذا الفضاء، قد ارتكزت سابقا على الاستخدام المباشر للقوة الصلبة (الاستعمار)، فان الآمر حاليا قد تغير وأصبح بسط النفوذ يتم بطريقة غير مباشرة، وباعتماد آليات اذكي و أنجح، ومن بينها المشاريع والمبادرات التعاونية التي تتم هندستها في مخابر دول الضفة الشمالية.

### أولا– البعد الجغرافي والتاريخي:

[48] عمير بشير، الساحل...دول الميدان وإرساء إستراتيجية موحدة، مجلة الجيش، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، العدد 579، 2011، ص ص16–19.

[49] فرجاني هشام، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص 120.

يستمد مصطلح "**المتوسط**"**méditerranée** أصوله من اللاتنية الذي يدل على معنى الوجود في الوسط (وسط الأرض)، ما يؤشر إلى اعتماد أسس جغرافية لتحديد المصطلح الذي كان القصد من استعماله حينذاك للدلالة على ذلك البحر الذي يتوسط اليابسة المشكلة للعالم القديم، فحتى القرن السادس عشر كان يطلق على البحر المتوسط "**المتوسط**"، دونما إضافة البحر، بسبب الاستكشافات الجغرافية التي لم تكن قد أبانت بعد وجود غيره من البحار ، فكان الاعتقاد السائد بأن ما يحيط اليابسة ليس إلا كلا مائيا ممتدا ومتصلا ما لم تكن معه الحاجة إلى تخصيص تعبير "البحر" لوصف المتوسط وتمييزه عن غيره من المسطحات المائية الأخرى[50].

من زاوية أخرى بما أن الجزائر تمتد حدودها الشمالية على شريط ساحلي يقدر بـــ 1200 كلم لذلك تعتبر كبوابة مفضلة للمهاجرين الجزائريين، أو غيرهم من المهاجرين الآتين من البلدان الإفريقية الصحراوية القاصدين الضفة الشمالية للمتوسط، ورغم هذه الأهمية الإستراتجية للدائرة المتوسطية، إلا أن الجزائر أعطت أهمية أكبر للدائرتين المغاربية والإفريقية، اللتين تعتبرهما مترابطة وكجزء من العالم الثالث الذي تؤدي فيه دورا بارزا، و بذلك ظل المتوسط البعد الغائب في دوائر أمنها الوطني[51].

يفسر عدم الاكتراث الإستراتيجي هذا، ببعدها المتوسطي بعاملين أساسيين هما: [52]

أ-ثقل الماضي التاريخي، فالمتوسط كان دائما بالنسبة لها جبهة تعرض وانكشاف.

**ب**-حجم التهديد البري على الجناح الغربي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة، وهذا ما يفسره تحركها الجيو-سياسي إفريقيا نظرا لأهمية البعد القاري بالنسبة للتوتر مغاربيا (قضيتا الحدود مع المغرب والصحراء الغربية).

## ثانيا- البعد الأمني والسياسي:

تعتبر مسألة تأمين المتوسط بالغة الأهمية بالنسبة للجزائر ليس فقط لأنه يشكل جبهة انكشاف إستراتيجية ولكن أيضا لأن الأمن الجزائري عموما والاقتصادي خصوصا مرهون اليوم بالاستقرار فيه، ذلك لأن المتوسط يشكل الطريق الوحيد تقريبا الذي عبره تتم مبادلات الجزائر التجارية مع الخارج منذ الاستقلال، زيادة على أنابيب الغاز التي تربط الحقول الغازية الجزائرية بأوروبا ويعبر عنه بالأمن الطاقوي، وطرق

[50] لخضاري منصور، المرجع السابق، ص 176.

[51] بن عنتر عبد النور، المرجع السابق، ص 50.

[52] Benattar Abdennour, les perceptions arabe et européenne de la méditerranée , aire régionale de laméditerranée , UNESCO éditions , paris, 2001. P82.

إمدادات من الجزائر نحو أوربا الغربية ليست مهددة لكن منكشفة، فتأمين طرق تصدير الطاقة تسهم فيه الدول المستوردة للنفط والغاز ومستعدة حتى للجوء إلى القوة أحيانا[53].

يبرز من خلال تحليل الخطاب السياسي بأن المتوسط ظهر كبعد مستقل للأمن الوطني الجزائري مطلع السبعينات، عندما اقترح الرئيس الجزائري الراحل "**هواري بومدين**" في أفريل 1972، مؤتمرا للأمن في المتوسط خارج الحلفين **(وارسو والأطلسي)** على أساس شعار "المتوسط للمتوسطيين"،أي معارضة وجود قوات بحرية أجنبية في المتوسط، إلا أن مناخ الحرب الباردة أجهض هذا الاقتراح.

أما في الثمانينات فقد تم التأكيد على البعد المتوسطي في السياسة الأمنية الجزائرية، رغم تحفظ الجزائر على الاقتراح الفرنسي لإنشاء **مجلس للأمن والتعاون في غرب المتوسط**، إلا أنه مع تحسن العلاقات الجزائرية–المغربية في نهاية الثمانينات وبعد قيام إتحاد المغرب العربي تخلت الجزائر عن تحفظاتها حيال الاقتراح الفرنسي وقبلت بإطار غرب المتوسط الذي انبثقت عنه مجموعة 5+5 . [54]

أما الخطاب السياسي منذ مطلع التسعينات، فيشير في كل مناسبة للبعد المتوسطي بعد أن كانت مسألة ثانوية، اعترفت الجزائر ببعدها المتوسطي كدائرة شرعية ومستقلة في نفس مكانة الدوائر الأخرى وهذا ما تكرس مع دستور 1996، حيث جاء في ديباجته بأن:"**الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي و أرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر ويشرفها الاحترام الذي أحرزته وعرفت كيف تحافظ عليه بإلتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم** "[55]، أي أن البعد المتوسطي سبق في الترتيب البعد الإفريقي مما يشكل قطيعة مع التراتبية المعتادة، إنه تطور كبير في التصور الجزائري للمتوسط .

و يرجع هذا الاعتبار التدريجي للدائرة المتوسطية، سيما في التسعينات إلى ثلاثة عوامل أساسية[56]:

أ–الانفتاح السياسي في الجزائر سمح بنوع من التصالح مع التاريخ وتقبل فكرة متوسطية الجزائر.

**ب**–نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي، و من ثم نهاية المواجهة الإيديولوجية مما فتح صفحة جديدة للعلاقات مع الغرب.

[53] بن عنتر عبد النور، المرجع السابق، ص 46.

[54] Benantar Abdennour, op cit ,pp 83-105.

[55] بن عنتر عبد النور، المرجع السابق، ص 47.

[56] نفس المرجع، ص 53.

ج–التوجه الأورو–أطلسي جنوبا وما أنجر عنه من مخاطر تدخل في المنطقة خاصة وأن التمركز الأورو–أطلسي جاء في وقت كانت الجزائر قد غرقت في دوامة عنف داخلي من جهة، ومن جهة أخرى تتالي المبادرات الأمنية والتعاونية الغربية إقليميا مما اقتضى الاستجابة لها.

## المطلب الرابع: الامتداد العربي والإسلامي

لقد اهتمت الجزائر بهذا المجال الحيوي من منطلق أنها فاعل مركزي فيه، بحكم موقعها الجيوسياسي وسعت دائما إلى إقامة علاقات متوازنة مع كل الدول العربية في إطار من مبادئ الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبناء علاقات تقوم على أسس الشراكات لا التحالفات.

### أولا– البعد الجغرافي والتاريخي:

يتجاوز ما يجمع الجزائر بالبلدان العربية الامتداد الطبيعي الذي وفرته الجغرافيا الطبيعية، إلى ما استطاعت نسجه الجغرافيا البشرية من أواصر الصلة بين الشعوب العربية على اختلاف البلدان التي ينتمي إليها كل عربي، فكان أن تقاسمت الجزائر مع شقيقاتها العربية التي قاسمتها بدورها النكبات والطموحات، وشاركتها بمقعد في جامعة الدول العربية، كإطار مؤسساتي يتيح التمثيل الإقليمي للدول العربية.

اهتمت الجزائر بمجالها العربي وكانت من المنضمين إلى جامعة الدول العربية ودافعت عن تصوراتها التي تخدم مفهوم المصلحة العربية المشتركة، وصيانة الأمن القومي العربي ونأت الدبلوماسية الجزائرية عن الدخول في أي تحالف من التحالفات، وفق ما تمليه عقيدتها الأمنية والعسكرية المهندسة دستوريا وهو أن الجيش الجزائري لا يتدخل خارج حدوده لأسباب ترتبط برؤية واقعية وعملية وتتغذى من مبادئ الدبلوماسية التي لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول.[57]

### ثانيا– البعد السياسي والأمني:

إذا كان الموقع الجغرافي للجزائر قد أبعدها عن المنطقة العربية فإن اقترابها الوجداني منها قرب ما جعلت منه الطبيعة بعيدا، خاصة وقد سجلت لها مواقف ثابتة حيال قضايا المنطقة المصيرية، ومن ذلك تصريح الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" : "إن المعركة في فلسطين لا تخص الفلسطينيين وحدهم، بل تخصنا جميعا، ورغم أننا بعيدون جغرافيا إلا أن لنا دورا في المعركة"[58]، ويبقى احتضان الجزائر اجتماع المجلس

[57] لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 110.

[58] لخضاري منصور، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006–2011، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 239.

الوطني الفلسطيني في شهر نوفمبر 1988و إعلانه قيام "**دولة فلسطين**"، أحد أكبر الشواهد الماثلة على حقيقة موقف الجزائر من القضية الفلسطينية نصرة ورعاية[59].

لقد أفرزت الهزة الجيوبوليتيكية في 2011، ضمن ما سمي في أدبيات النقاشات الإعلامية **بالربيع العربي**، تحديات مفصلية على مستوى العالم العربي لبعض الدول التي عرفت أحداث بالغة وبدأ العالم العربي يشتعل في سياق من التحالفات والتدخلات في الشؤون الداخلية للدول، فوقفت الدبلوماسية الجزائرية على مسافة واحدة بين كل الأطراف، وتحفظت على القرارات التي من شأنها أن تكون مدخلا نحو التدخل ويبدو أن المقاربة الجزائرية كانت منطقية بالنظر إلى فلسفتها التي تؤمن بها[60].

لقد احتفظت الجزائر أيضا بعلاقات قوية مع شقيقاتها من منطقة الخليج، فربطت علاقات قوية مع قوة الثقل الحضاري والإستراتيجي في الخليج وهي السعودية وبالرغم من الاختلاف في الأجندات على مستوى جامعة الدول العربية، برفض الجزائر لكل أشكال التدخل الأجنبي في الدول العربية، و أن الجزائر بمقاربتها تتعامل مع الحكومات وليس الجماعات ونأيها عن سياسة التحالفات.[61]

فضلا عن كونها بلدا عربيا، فهي بلد إسلامي، حيث نصت دساتيره المتعاقبة على أن: "**الإسلام دين الدولة**"، و هي تعتبر بلدا مؤسسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ثانية أكبر المنظمات الحكومية الدولية بعد هيئة الأمم المتحدة التي أسست سنة 1969 كرد فعل من الدول الإسلامية على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة، و هو ما يعني أن قداسة القدس، كمدينة تنبع خصوصيتها من إحتضانها المسجد الأقصى، هي ما حرك الوجدان الإسلامي على اختلاف ألسن المسلمين و آماكن وجودهم في العالم.[62]

**الخاتمة:**

إن المكانة الإستراتيجية وعناصر القوة التي تمتلكها الجزائر، يفرض عليها بذل جهود مضاعفة في سبيل لعب دور مهم في فضاءها الجيوسياسي، وتأكيد حضورها الفعال والمتميز من أجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تملكها وتخدم مصالحها وقضاياها، وتأكيد الدور الايجابي والمحوري على المستوى الإقليمي، وفي ضوء ذلك سعت إلى تأكيد تواجدها وترسيخ دورها الريادي كدولة مصدرة للاستقرار، غير أن

[59] لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 108.
[60] خنتو فاتح، المرجع السابق، ص 4.
[61] نفس المرجع، ص 5.
[62] لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 111.

ذلك له من التكلفة ما يحتم عليها تحمل الأعباء والخسائر في سبيل تحقيق جوار إقليمي مستقر، سيما في ظل تعدد الفواعل، الادراكات والمقاربات والإدارات للقضايا الأمنية التي يشهدها محيطها الإقليمي.

وبناءا عليه توصلنا في ختام هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

*اكتسبت الجزائر الهوية قبل صفة الدولة، وهذا ما يجعل العامل التاريخي عاملا تأسيسيا للأنا في مقابل العامل الجغرافي الذي يعبر عن الامتداد الجغرافي للهوية.

*إدراك حجم القوة الكامنة للجزائر، يمكننا من إدراك مكانتها إقليميا نظرا للصور العديدة التي تمنحها للدول في العلاقات الدولية، و في المحيط الذي تتفاعل فيه.

*عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية تطورا من حيث الإستراتيجيات المحددة لمواجهة التهديدات الأمنية لكنها بقيت ثابتة من حيث المبادئ القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

*تنوع وتعدد مصادر التهديد فرض على الجزائر صياغة عقيدة أمنية تتعدد أطرها ومضامينها.

*ارتباط الجزائر بفضاءات جيوسياسية غير مستقرة، أفرزت تهديدات أمنية تقليدية وغير تقليدية ذات بعد عالمي، خصوصا تلك المتأتية من الإقليم الساحلي–المغاربي.

*المكانة الريادية للجزائر في محيطها الجيوسياسي، شرعنت لها تصورا ودورا في مواجهة التهديدات الأمنية المرتكزة على مقاربة شاملة .

*العجز عن تقديم حلول مباشرة وسريعة للتهديدات، يقود في كل مرة لجوء القوى النافذة في المنطقة إلى التدخل العسكري المباشر تحت غطاء الشرعية الدولية.

**التوصيات:**

بناء عن الاستنتاجات السابقة، يمكن طرح جملة من التوصيات:

*بناء تصور موحد وطنيا، إقليميا ودوليا، للتهديدات غير التقليدية التي أصبحت تهديدات عابرة للحدود الوطنية.

*ضرورة التنسيق الأمني بين دول الفضاء المغاربي وتجاوز الخلافات لبناء نظام أمني مستدام.

*ضرورة الوصول مع الشركاء لمقاربة أمنية تأخذ في الاعتبار متلازمة الأمن والتنمية.

*إن منطق استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية لا يزال يؤدي أدوارا أساسية في التأثير على مجرى التفاعلات السياسية والدولية، يحتم على الدولة الجزائرية أن تهتم ببناء وتطوير دفاعاتها الوطنية.

*إعادة تكييف عقيدة أمنية تسمح للجيش الجزائري التدخل خارج نطاق الحدود الإقليمية للدولة، أصبح أكثر من حتمية تمليه جملة من الظروف والمعطيات.

*العمل على التخلص من انعكاسات الاختلافات الإيديولوجية بين الجزائر وبعض دول المنطقة التي ترى في ارتباطها بالدول الغربية أكثر فائدة لها و أقرب إلى ثقافتها.

*تكريس التكتلات الإقليمية والثنائية من أجل زيادة آليات المكافحة ضد التهديدات الأمنية لتخطي إشكالية الحدود.

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أولا:المصادر**

-دستور الجزائر لسنة 1996، المؤرخ في 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، بتاريخ 9 ديسمبر 1996.

-دستور الجزائر لسنة 2016، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، بتاريخ 7 مارس 2016.

**ثانيا:المراجع**

**1- الكتب**

-الهاشيمي علي أياد، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2013.

-أبو عامر علاء، العلاقات الدولية: الظاهرة والنظم الدبلوماسية والإستراتيجية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

-بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.

-بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.

-بوالشعير السعيد، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

-عطية إدريس، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.

-لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

-عامر محمد عبد المجيد، دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1993.

**2- الأطروحات والمذكرات الجامعية**

-قادة بن عبد الله عائشة، إشكالية بناء الأمن الجزائري بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2020.

-رقولي كريم، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا 2003-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017.

-لخضاري منصور، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013.

-حدادي جلال، الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015.

-العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

-فرجاني هشام، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009.

**3- المقالات**

-بوشربة علي، الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعة الوطنية، مجلة الجيش، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، العدد 618، 2015.

-بلعور مصطفى، حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006.

-زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية، في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد5، 2012.

-لخضاري منصور، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 143، 2012.

-عبد القادر عبد العالي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، العدد7، 2014.

-عميور بشير، الساحل...دول الميدان وإرساء إستراتيجية موحدة، مجلة الجيش، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، العدد 579، 2011.

-قشقوش محمد، الجزائر في ميزان القوى الإقليمي: الاحتياطي الإستراتيجي العربي، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 132، 2018.

-طبايبية سعاد، بورنان عبد الرحمان، تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، العدد 1، 2022.

**4- المواقع الإلكترونية**

-بن عنتر عبد النور، عقيدة الأمن الجزائرية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية 02 ماي 2018، متوفر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera/ar/report/2018/05/180502110656159.html

-ب، مليكة، المصالحة الوطنية تعيد الجزائر من بعيد، المشوار السياسي، 2010، متوفر على الرابط التالي:
http://www.Alseyassi.com/Ara/sejut.php ?ID+78

-ق. مصطفى، العصرنة والاحترافية...التصدي للإرهاب وحماية الوطن، متوفر على الموقع الالكتروني التالي: http://www.sawt-alahrar.net

-كعيبش إسلام، أكدت مقاربتها لمحاربة الإرهاب والتطرف العنيف: الجزائر ترفض الدخول في التحالفات العسكرية، 30 ديسمبر 2017 ، متوفر على الرابط التالي:
https://www.eldjazaironline.net/Accueil

-خننو فاتح، سياسة الجزائر في فضائها الإفريقي والعربي: الشراكات لا التحالفات، 2018، متوفر على الرابط التالي:
http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=446819&catid/

-مجموعة الأزمات الدولية، جنوب الجزائر طليعة المشاكل، تقرير الشرق الأوسط، نوفمبر 2016، متوفر على الرابط التالي:http//www.refworld.org

-الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات ديموغرافية 2017-2018، متوفر على الرابط التالي:
http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html

-وزارة الفلاحة والتنمية الريفي، انعقاد الجلسات الوطنية للفلاحة، 28 فيفري 2023، متوفر على الرابط التالي:https://madr.gov.dz

-حمدوش بوعلام، وزير الفلاحة والتنمية الريفية: القطاع الفلاحي ساهم في تغطية الاحتياجات الوطنية بنسبة 75%، 04 ديسمبر 2023، متوفر على الرابط التالي: https://www.eldjazaireeljadida.dz

**ثالثا- المراجع باللغة الأجنبية**

- Balta Paul, le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000, la phonic, Alger, 1990.

-Benantar Abdennour, les perceptions arabe et européenne de la méditerranée , aire régionale de laméditerranée ,UNESCO éditions ,paris, 2001.